جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس

مدخل إلى العلوم القانونية

الأستاذ برقوق يوسف

مقياس المدخل إلى العلوم القانونية

السنة الأولى ليسانس

المحاضرة الخامسة

المحور الثاني

تقسيم حسب الطريقة مخاطبة الأشخاص بها وقوة الإلزام فيها

(القاعدة القانونية الآمرة والمكملة)

أن درجة الإلزام في القواعد القانونية تختلف من قاعدة إلى أخرى ففي بعض الأحيان يترك المسرع للأفراد حرية تطبيق القاعدة أو الاتفاق على مخالفتها أين نكون أمام القواعد المكلمة، لكن في حالات أخرى لا يمنح لهم المسرع هدا الخيار ونقصد هنا القواعد الآمرة.

أولا : معنى قواعد الآمرة والمكملة

1-مفهوم القاعدة القانونية الآمرة : القواعد القانونية الآمرة هي تلك القواعد التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها واستبعاد حكمها، على اعتبار أن القاعدة القانونية الآمرة تنظم مصالح أساسية وجوهرية بالنسبة لكيان المجتمع واستمراره، فهي قواعد لا تترك واجبة إتباع ولا تترك خيار للمخاطبين بها .

2-مفهوم القواعد القانونية المكملة : هي تلك القواعد التي يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها، لأنها تتعلق بمصالحهم الخاصة، حيث ترك المسرع تدبير هده الأمور لهم حتى ولو كان على نحو مخالف للقاعدة المكملة.

بمعنى أخر القواعد المكملة هي القواعد التي تسري على الأفراد ما لم يتفقوا على مخالفة أحكامها .

ثانيا : معايير التمييز بين القواعد الآمرة والمكملة

التمييز بين القواعد الآمرة والمكملة له أهمية كبيرة، هنا انقسم الفقه إلى فريقين الأول اعتمد على المعيار اللفظي والثاني يعتمد على المعيار المعنوي

1-المعيار اللفظي او المادي

ا- مفهوم المعيار اللفظي : المعيار الشكلي يعرف من لفظ النص وعباراته في صياغة القاعدة القانونية، فالقاعدة القانونية الآمرة تكون صيغتها :

-أما بطريقة الأمر مثال "يجب. يلزم.. "

-أما بطريقة النهي مثال "لا يجوز. لا يحق... "

-أما ترتيب الجزاء مثال "ويقع باطلا. كل اتفاق يخالف ذلك.."

أما القاعدة القانونية المكملة فتكون صياغتها تجيز الفعل أو الترك مثال ""يجوز. ما لم ينص العقد خلاف ذلك....""

ب- أمثلة القواعد الآمرة والمكملة :

*أمثلة القواعد الآمرة :

-نصت المادة 418 فقرة أولى من القانون المدني الجزائري على ما يلي "يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا..."

-نصت المادة 24 من الدستور الجزائري "يعاقب القانون على التعسف في استعمال السلطة"

*أمثلة القواعد المكملة :

-نصت المادة 388 من القانون المدني الجزائري على ما يلي"يكون ثمن المبيع مستحقا في الوقت الذي يفع فيه تسليم المبيع .ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك"

2-المعيار المعنوي :

المعيار المعنوي هو التركيز على موضوع النص ومضمون القاعدة وجوهرها، وحسب هدا المعيار تكون القاعدة آمرة إذا كان موضوعها يتعلق بالنظام العام والآداب العامة، وتكون مكملة إذا كان موضوعها متعلق بالمصالح الخاصة بالأفراد.

والمقصود بالنظام العام هو مجموعة المصالح العامة والأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع، والتي تفرض على الأفراد احترامها وتقديمها على المصلحة الخاصة.

أما المقصود بالآداب العامة هو مجموع الأسس الخلقية التي يقوم عليها بنيان المجتمع وكيانه المعنوي، وبالتالي جميع القواعد التي لها علاقة بالآداب العامة هي من القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.